

## التحرر من الحاجة كمدخل للتنمية في إفريقيا Freedom from want as an entry point to development in Africa



د/ أحمددي بوجلطية بوعلي<sup>\*1</sup>

<sup>1</sup>جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، (الجزائر)

[b.ahmediboudjelthia@univ-chlef.dz](mailto:b.ahmediboudjelthia@univ-chlef.dz)

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/30

تاريخ الإرسال: 2025/04/25

### ملخص

تتناول هذه الدراسة جزئية التحرر من الحاجة كمدخل للتنمية في إفريقيا، من خلال التركيز على الحريات الإنسانية والتحرر من الفقر ودوره في تحقيق التنمية، وتوضيح العلاقة بين التحرر والتنمية بالاعتماد على طروحات "أمارتيا سن"، الذي اعتبر التحرر وسيلة ومكون أساسي للتنمية، من منطلق ان تحقيق التنمية يعتمد على التحرر، والتحرر من الفقر هي اللبنة الأولى للتنمية.

**الكلمات المفتاحية:** الفقر، الحاجة، التحرر، التنمية، إفريقيا.

### Abstract:

This study deals with freedom from want, as an entry point to developmental governance in Africa, by focusing on human freedoms and freedom from poverty and its role in achieving development, and clarifying the relationship between freedom and development based on the proposals of Amartya Sen, who considered freedom a means and an essential component of development and then governance. Developmental, on the basis that achieving development depends on liberation, and liberation from poverty is the first building block for development.

**Keywords:** poverty, need, freedom, development, Africa.

\*المؤلف المرسل.

## مقدمة:

أثارت التجارب الحديثة المرتبطة بجهود التنمية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، اهتمامًا متزايدًا بمجموعة من القضايا التي تُناقش بعمق في العديد من المناسبات والندوات العلمية. من بين هذه القضايا، المطالبة بإنشاء نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافًا، وتفعيل الحوار بين دول الشمال والجنوب، إلى جانب القلق المتصاعد بسبب الفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية وتوفير سبل العيش الكريم لعدد كبير من سكان العالم. كما برزت أهمية استخدام العلم والتكنولوجيا بفعالية أكبر لتحقيق التنمية المستدامة.

لطالما كانت فكرة الحرية والتحرر محورًا أساسيًا يكتسب أهمية متزايدة في مختلف المجتمعات، لا سيما في تلك المعاصرة. ويعود ذلك إلى ما عانتها هذه المجتمعات من مظاهر الاضطهاد واتساع دوائر الفقر والتهميش. تُعد القارة الأفريقية إحدى أبرز الأمثلة على هذه الديناميكيات، حيث لا تزال تواجه، ليس فقط الفقر بوصفه تحديًا مزمنًا، بل أيضًا الفقر المدقع الذي أرهق كلاً من المواطن والدولة على حد سواء، مسببًا تداعيات اجتماعية واقتصادية عميقة.

انطلاقًا من هذه الإشكالية، برزت الحاجة إلى تناول موضوع التحرر من الحاجة كمدخل لتحقيق الإشباع لبعض الاحتياجات الأساسية. وقد تم توجيه هذا الطرح نحو بيئة ذات خصوصية واضحة، تتمثل في القارة الأفريقية، بوصفه ركيزة مركزية في صياغة سياسات التنمية المستدامة.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن إعادة هندسة التنمية في إفريقيا وفق مدخل التحرر من الحاجة؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هو الإطار المفهومي للتحرر من الحاجة والتنمية؟
- فيما يتمثل واقع الحاجات الإنسانية في القارة الإفريقية؟
- هل يمكن لمدخل التمكين إعادة هندسة التنمية في إفريقيا؟

وانطلاقًا من إشكالية الدراسة يمكن أن نطرح الفرضية الرئيسية التالية: يعتبر التحرر من الحاجة مدخلًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، حيث يؤدي توسيع الحريات الإنسانية وتمكين الأفراد إلى تعزيز القدرات وتحسين الظروف المعيشية، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

كما تتفرع عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية أهمها:

- يرتبط التحرر من الفقر ارتباطًا وثيقًا بتحقيق التنمية الإنسانية، حيث يشكل التحرر من الحاجات الأساسية اللبنة الأولى لبناء قدرات الأفراد.

- تعاني القارة الإفريقية من تحديات كبيرة في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية (الفسولوجية، الأمنية، الاجتماعية)، مما يعيق عملية التنمية.
- يعد تمكين الأفراد من خلال المشاركة الفعالة في العملية التنموية واستثمار قدراتهم آليةً فعالةً لإعادة هندسة التنمية في إفريقيا.
- يؤدي التركيز على الطروحات الاقتصادية التقليدية دون مراعاة الجوانب الإنسانية إلى فشل المبادرات التنموية في إفريقيا.
- يعزز تبني نهج التحرر من الحاجة تحقيق المساواة والحد من التمييز، مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي .

و لدراسة موضوع "التحرر من الحاجة كمدخل للتنمية في إفريقيا"، يُقترح اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الحاجات الإنسانية وتحليل علاقتها بالتنمية، مدعومًا بالمنهج النقدي لتقييم النماذج التنموية السائدة، كما تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية كالتقارير الدولية، مع إمكانية إثرائها بدراسات ميدانية أو حالات نموذجية هذا المزيج المنهجي يضمن تشخيصًا دقيقًا للإشكالية، ونقدًا موضوعيًا للسياسات الحالية، وتوصيات قابلة للتطبيق في السياق الإفريقي.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، وتناول كل جوانب الموضوع، قمنا في هذه الدراسة بالاعتماد على الخطة التالية:

- 1- الإطار المفهومي للتحرر من الحاجة والتنمية.
- 2- واقع الحاجات الإنسانية في إفريقيا.
- 3- التمكين كمدخل لإعادة هندسة الحاجات الإنسانية في إفريقيا.

## 1. الإطار المفهومي للتحرر من الحاجة والتنمية.

يندرج الحديث عن التحرر من الحاجة، ضمن طروحات ما بعد التنمية الاقتصادية، والتي تركز بالأساس على جعل الفرد محور التنمية، فالتنمية لا تعني فقط التنمية المرتبطة بالدخل، ولكن أيضا التنمية المرتبطة بالقدرة، وعليه سنحاول من خلال هذا المحور تقديم تعريف للتحرر من الحاجة والتنمية، مبرزا العلاقة بين المفهومين.

### 1.1. تعريف التحرر من الحاجة

التحرر من الحاجة يُعتبر واحدًا من المفاهيم المثيرة للجدل في مجال العلاقات الدولية، وذلك بسبب تعدد التعريفات التي تُقدم له وارتباطه الوثيق بمفاهيم أخرى متداخلة. هذا التعقيد يجعل من الضروري دراسة المفهوم بعمق لتحديد موقعه ضمن الإطار المفاهيمي العام. لتحقيق ذلك، يجب أولاً

تقديم تعريف واضح للتحرر وتعريف الحاجة، ومن خلال هذا النهج يمكن الوصول إلى فهم أوسع لمعنى التحرر من الحاجة وتوضيح دلالاته بدقة.

### أولاً-تعريف التحرر:

يعتبر مصطلح التحرر Freedom من المصطلحات الخلافية في العلاقات الدولية، لغياب تعريف موحد بخصوصه وتداخله مع مجموعة من المفاهيم المتشابهة أهمها الحرية والانعتاق. وعليه سنحاول في هذه الجزئية تعريف المفهوم الشامل ألا وهو الحرية باعتباره الجوهر الذي يضم التحرر.

وعليه، تعرف الحرية لغة، كما جاء في لسان العرب لابن منظور على أنها تعني الحر، والحر بالضم نقيض العبد، والجمع أحرار و حرار، والحر نقيض الأمة، والجمع حرائر، وتحرير الرقبة عتقها، وحرره أعتقه، وفي الحديث من فعل كذا وكذا فله عدل محرر أي أجر معتق المحرر الذي جعل من العبد حراً". (منظور، 1986، صفحة 188)، كما أن الحرية في اللغة الفرنسية هي ترجمة للكلمة Liberté، وفي اللغة الإنجليزية هي ترجمة لكلمة Freedom (صليبا، 1982، صفحة 460).

وجاء في معجم لاروس أن الحرية أو التحرر هي ضد العبودية، بمعنى أنه يجب على الشخص أن يمارس حريته دون التقيد أو الجبر أو الإخضاع لما لا يريد عمله، فالفرد الحر هو الذي يتمتع بالسلطة في التصرف. (dictionnaire larousse de français, 2008, p. 244).

أما اصطلاحاً، قدمت مجموعة من التعاريف للحرية، أهمها تعريف "أندريه لالاند"، حيث يقول أن "الإنسان الحر هو الذي لا يكون عبداً أو سجيناً، الحرية هي حالة ذلك الذي يفعل ما يشاء، وليس ما يريده شخص آخر سواه، أي غياب الإكراه الخارجي". (أندريه، 2001، صفحة 729).

كما يعرف سبينوزا الحرية بأنها الخلو من القسر والحرمان، فيقول: هذا الشيء يدعى حراً إذا كان يوجد وفقاً لضروره ماهيته وحدها ويعين لذاته بذاته للفعل. (بدوي، 1984، صفحة 460)، وعليه، فإن الحرية بالمعنى الشامل فهي تعني تحرر و انعتاق من الحاجة وتحرر و انعتاق من الخوف.

يرى عبد الله العروى أن تأكيد حرية الفرد داخل المجتمع يتطلب تحقيق شرطين أساسيين: الأول يتمثل في إثبات الحرية كحق أصيل، ضروري وبديهي لا يقبل النقاش أو التشكيك، والثاني يتعلق بتحديد هدف تتجلى فيه الحرية المطلقة والمجردة. ويشير العروى إلى أن هذين العنصرين متوفران بالفعل لدى الإنسان من خلال تجربته الحياتية اليومية، حيث لا حاجة إلى تقديم أدلة إضافية على أن الحرية حق طبيعي، وذلك لأن الحياة ذاتها تقتضي وجودها وتفرضها بصفاتها شرطاً ضرورياً (العرباوي، 2016، صفحة 7). وفقاً لهذا الطرح، يؤكد العروى أن الإنسان يجب أن يتمتع بحريته داخل مجتمعه، حيث تعتبر الحرية مكوناً طبيعياً لا يمكن انتزاعه أو إنكاره باعتباره جزءاً أساسياً من وجود البشر.

على الجانب الآخر، يُعرّف أمارتيا سن الحرية أو التحرر بأنه الغاية العليا والوسيلة الأساسية للتنمية، إذ يرى أن التنمية تتجسد في عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمكن الأفراد من التمتع بها، مع التركيز على الإنسان باعتباره جوهرها وغرضها الأساسي. كما يؤكد أن التنمية لا تقتصر على زيادة الدخل، بل تشمل بناء قدرات الأفراد وتعزيز خياراتهم. فالقدرات تتيح فرص الاختيار وتشكيل الحياة التي يرغبون فيها، بينما يُعد الحرمان من تلك القدرات معيارًا أكثر شمولية لقياس الفقر مقارنة بمقياس الدخل، مما يعكس استحقاقات الأفراد بشكل أفضل.

في هذا السياق، يتعين فهم مفهوم القدرة بوصفه جانبًا من جوانب الحرية، حيث يتمثل في حرية الفعل والاختيار إضافة إلى إمكانية خلق القيمة ضمن إطار التفاعل الاجتماعي وتوزيع القيمة الناتجة. وبالتالي، يرتبط مفهوم القدرة بشكل وثيق بجانب الفرصة كجزء لا يتجزأ من الحرية. من جهة أخرى، يشير الاستحقاق إلى مجموعة الحقوق التي تتيح للفرد حياة ما يمكن اعتباره ملكًا له استنادًا إلى ما يتمتع به من حقوق قانونية أو أخلاقية.

#### ثانيًا-تعريف الحاجة:

الحاجة لغة تعني الحوج بالضم وهي الفقر، وقد حاج الرجل واحتاج، إذا افتقر، والحاجة والحاجة المأربة وقوله تعالى: (لتبلغوا علمها حاجة في صدوركم).

الحاجة في الاصطلاح تشير إلى الشعور بالافتقار لشيء معين، سواء كان عاطفيًا أو ماديًا أو اجتماعيًا. وهي تعبر عن الإحساس بالنقص أو الحرمان الذي يدفع الإنسان للسعي لتحقيق هدف معين بغية تلبية هذه الاحتياجات. على سبيل المثال، تزداد حاجة الفقير إلى المال لتلبية متطلبات الحياة الأساسية كالطعام والماء والنوم، بينما يحتاج المريض إلى الدواء للشفاء، أما اليتيم فيفتقر إلى الشعور بالأمان ودفء الحنان الأبوي.

من هذا المنطلق، فإنه يمكن تقديم تعريف للتحرر من الحاجة يتمثل في كونه عملية وألية لتوسيع الخيارات القائمة أساسا على بناء القدرات وتجاوز العقبات الذاتية في المواطن، بما يعزز من الاستحقاقات والرفاهية المنتجة للتنمية البشرية.

كما يقول ماسلو في هرمه المشهور "هرم الحاجات" "Hierarchy of Needs" "أن للإنسان مجموعة من الحاجات لأبد من مراعاتها أهمها: (Mabel, O., Uchejeso, O., & James, O., 2019, p. 284).

- **الحاجات الفسيولوجية Physiological Needs:** مثل الحاجة للطعام والشراب والكساء والسكن والزواج، وهي الحاجات الضرورية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة. فإذا أمن الإنسان ضرورات حياته المعيشية، فسيبدأ بالبحث عن تحقيق غاية أو حاجة أخرى أعلى في الهرم.

- **حاجات الأمن (SafetyNeeds (security)** في النفس والمسكن والوظيفة. إن تهديد الإنسان في معاشه هو تهديد لحاجة أساسية في حياته، وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين كفالة حقه في توفير حاجاته الضرورية كلما ازداد شعوره بالارتياح النفسي. حتى في مرحلة البداوة فإن هذه الحاجات تشبعها القبيلة بنظامها المبني على التكافل لأبناء القبيلة.
  - **حاجات الانتماء (Social Needs (affiliation** للجماعة والمجتمع وتحقيق التوافق مع الآخرين، من خلال الحب والمودة والبر. وفي هذه المرحلة يمكن استنباط قاعدة اجتماعية تعد من أهم الأصول التربوية وهي أن الإنسان اجتماعي بالطبع يميل إلى التجمع والتفاعل مع الآخرين.
  - **حاجات التقدير (EsteemNeeds (Recognition** من كلمات ثناء وألقاب التكريم والتشريف. هذه الحاجة كغيرها من الحاجات، يجب أن يتم إشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد وفي بعض الأحيان شهادة التقدير قد تكون لها قوة في التأثير، كحافز أكبر وأكثر في النفس من استلام الجوائز المادية.
  - **حاجات تحقيق الذات (Self-actualizationNeeds** الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف. وهكذا فإن ثناء الآخرين والحصول على المادة لا يمكن أن توفر السعادة في النفس ما لم يشعر الإنسان بأن تقديره لنفسه من مصادر سعادته.
- من هذا المنطلق، يتمحور مفهوم الحاجات الإنسانية حول فكرة محورية تكمن في مسؤولية الحكومات عن صياغة سياسات شاملة ومتكاملة تبدأ بتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للحياة، مثل الغذاء، المأوى، والملبس. ومن ثم، يتم التدرج نحو تحسين وتوسيع الخدمات الأساسية الأخرى كالمياه الصالحة للشرب، نظام الصرف الصحي، الصحة، والتعليم. وقد أسهمت هذه الرؤية لمفهوم الحاجات الإنسانية في بلورة وتعزيز مفهوم التنمية الإنسانية الشاملة، الذي يسعى إلى تحقيق كافة المتطلبات الأساسية التي ترتبط مباشرة بحقوق الإنسان. بمعنى آخر، ساعد هذا الإطار المفاهيمي في إعادة صياغة الدور الحكومي باتجاه خدمة الإنسان بشكل أشمل وأكثر شمولية.

## 2.1 تعريف التنمية الإنسانية:

مع تطور مفهوم التنمية، أصبح الإنسان الهدف الأساسي لها ومحورها الرئيسي، إضافة إلى كونه مشاركاً نشطاً ومستفيداً منها. ومع ظهور أبعاد جديدة للتنمية، بدأ التركيز على عناصر مثل طول العمر، اكتساب المعرفة، والعيش الكريم. فالتنمية، في جوهرها، عملية متكاملة وشاملة تهدف بالأساس إلى تنمية الإنسان في شتى المجالات. ولم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت لتشمل جوانب أخرى تمس مختلف نواحي حياة الإنسان. وبهذا التحول، أصبحت التنمية تحمل طابعاً إنسانياً أو بشرياً بعدما كانت محصورة في الجانب الاقتصادي فقط.

وقد تم تبني مفهوم التنمية الإنسانية في إطار الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية، حيث عرف تقرير التنمية البشرية لعام 1992 التنمية بأنها: "مسار يسمح بتوسيع مجالات الاختيارات الممنوحة للأفراد كالتدريس، العلاج، تنمية المداخل، منح فرص عمل، وتشمل التنمية البشرية جميع أنواع الاختيارات الإنسانية، منها العيش في جو من السلم، والتمتع بالحرية الاقتصادية والسياسية.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2013 تم التأكيد والتركيز مجدداً على أنسنة التنمية، عندما أشار إلى ضرورة إعلاء صوت المواطنين وتمكينهم من المشاركة وخاصة الشباب. كما ينص هذا التقرير على مفهوم آخر قريب الصلة من مفهوم التنمية البشرية، ألا وهو مفهوم الأمن البشري، والإنساني، ومفاده كما عرفه تقرير التنمية البشرية لسنة 1994: "هو ضرورة أن يتحول مفهوم الأمن من التركيز على الحماية العسكرية لحدود الدولة إلى الحد من عدم الأمان في الحياة اليومية للناس، وفي كل مجتمع تؤدي مجموعة من الأخطار إلى تقويض الأمن البشري، وتشمل الجوع والمرض والجريمة والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان". (تقرير التنمية البشرية، 2013، صفحة 52)

يُعدّ الإنسان الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، كونها عملية تهدف إلى تنمية الإنسان لخدمة الإنسان وبواسطة الإنسان وفقاً لما أورده، (فاضل، 2021، صفحة 51) وتشير تنمية الإنسان إلى ضرورة التزام المجتمع بالاستثمار في تطوير قدرات أفراد، بما يمكنهم من أداء أدوارهم بصورة كاملة ضمن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في وطنهم. كما أن مفهوم "التنمية من أجل الإنسان" يدل على أن الفرد ذاته هو الغاية الأساسية لهذه العملية، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تلبية جميع احتياجاته وهيئة الفرص الملائمة له. وفيما يتعلق بـ"التنمية بواسطة الإنسان"، فإن المصطلح يشير إلى إشراك جميع الأفراد بشكل كامل وفاعل في الجهود التنموية.

## 2. واقع الحاجات الإنسانية في إفريقيا.

الحاجات الإنسانية بطبيعتها متعددة ومتزايدة باستمرار، حيث تتنوع احتياجات الأفراد من السلع والخدمات، إلى جانب احتياجات المجتمع ككل. هذا التنوع والنمو يعكس بشكل واضح زيادة الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات، بالإضافة إلى تطور هذه الاحتياجات مع مرور الوقت وتغير الظروف. وبالتالي، فإن الحاجات الإنسانية تتسم بالتعقيد لدرجة تجعل من الصعب الإلمام بها بشكل كامل. ومع ذلك، يمكن تصنيف هذه الاحتياجات بشكل عام إلى حاجات مادية وأخرى معنوية بناءً على هدفها ومجال تلبية. في هذا السياق، سنعمل من خلال هذا المحور على تسليط الضوء على طبيعة الحاجات المادية والمعنوية في القارة الإفريقية.

## 1.2 الحاجات الفيزيولوجية :

وهذا أقل ما يمكن أن يطلبه الإنسان وهي الحاجة إلى الهواء للتنفس والشرب والغذاء والنوم والعيش في درجات حرارة تناسب حرارة الجسم، ليبقى الإنسان على قيد الحياة ويضمن وجوده وكيانه. عند النظر في الحاجات ضمن السياق الأفريقي، يتضح أن المنطقة تواجه تحديات جمّة تتفاقم بفعل الأزمة الإنسانية والنزوح المستمر، إلى جانب ضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة. كما يُضاف إلى ذلك انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات سوء التغذية بشكل ملحوظ. ورغم التقدم الملموس في جهود مكافحة الفقر المدقع، ما زالت نسبة كبيرة من الأطفال يعيشون في أسر تعاني من أوضاع معيشية تحت خط الفقر المحدد وفق المعايير الوطنية.

إضافة إلى الفقر المادي، يعتبر الفقر متعدد الأبعاد تحديًا رئيسيًا تواجهه المنطقة. ويشير التقرير العربي حول الفقر الذي نشر عام 2022 إلى أن حوالي 50% من الأسر المعيشية تعاني من الفقر، وتعيش ما نسبته 27.4% منها في فقر مدقع. وفيما يتعلق بالأطفال، يعتبر الفقر متعدد الأبعاد أكثر انتشاراً بينهم، حيث يعيش ما نسبته 44.1% من الأطفال في فقر متعدد الأبعاد، 24.7% منهم يعانون من الفقر متعدد الأبعاد المدقع. (التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، 2023، صفحة 83).

وعليه، وبالحديث عن الحاجات الفيزيولوجية في القارة الإفريقية، يمكن الجزم بانعدام شبه تام لكل مرافق الحياة الأساسية في ظل غياب شروط التغذية والنظام الصحي اللائق، ما شكل أكبر تهديد لكيان ووجدان الإنسان الإفريقي.

## 2.2 الحاجات الأمنية :

تلعب هذه الحاجات دورًا أساسيًا في تلبية الاحتياجات الفسيولوجية التي يعتمد عليها الإنسان بشكل كبير. ومن أبرزها العيش في إطار نظام يوفر الحماية ويضمن الشعور بالأمان على المستوى المادي والمعنوي، بالإضافة إلى توفير الاستقرار المعيشي والأمان الوظيفي والصحي. إن خوف الإنسان من فقدان هذه الاحتياجات الضرورية نتيجة غياب عنصر الأمان والاستقرار قد يضعه في حالة من القلق المستمر والترقب من المجهول، مما ينعكس سلبيًا على حالته النفسية ويؤثر على طريقة تفكيره بشكل واضح.

تُعد الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية من السمات البارزة للوضع العام في القارة الإفريقية. في الغالب، ترتبط هذه النزاعات بحالات القتال المسلح داخل حدود الدول، وتستند إلى خلفيات إثنية تتعلق بالاختلافات الدينية والعرقية واللغوية. كما يُعزى جزء كبير منها إلى الانقسامات السياسية والأيديولوجية، والصراعات على السلطة، فضلًا عن الأزمات الاقتصادية المتكررة. هذه الظروف تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تتجسد في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وأفعال التطهير العرقي

والديني، ما يشكل انتهاكاً واضحاً للحاجات الأمنية الأساسية التي تدعم حق الأفراد في البقاء على قيد الحياة.

فيما يتعلق بالعوامل المجتمعية، تُعد هشاشة الدولة ومؤسساتها المحور الرئيسي الذي ساهم في تعثر عملية التنمية، وذلك نتيجة لعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي. هذا العجز يؤدي إلى حالة من الإحباط لدى المواطنين، تدفعهم إلى التمرد والانخراط في صراعات تهدف إلى الوصول إلى الموارد، خاصة في ظل شعورهم بالتهميش والإقصاء وضعف شرعية النظام السياسي. تتفاقم هذه الظاهرة بشكل أكبر في الدول التي تتميز بتنوعها العرقي والإثني، حيث تسود أنماط شخضنة الدولة وتوظيفها لخدمة مصالح جماعة معينة تحتكر السلطة والثروة. هذه الديناميكيات تؤدي بشكل مباشر إلى تهديد الأمن المجتمعي وزعزعة التماسك الاجتماعي. جدير بالذكر أن طبيعة العديد من الدول الإفريقية، المتأثرة بإرثها الاستعماري، جعلت من بعض هذه الدول مجرد نسخ محلية لدولة المستعمر. فقد احتفظت هذه الدول بالمؤسسات التي أسسها المستعمر، كما استمرت بواجهة نخب سياسية تشبعت بثقافة غربية تعكس مصالح القوى الخارجية على حساب المصلحة الوطنية (لخضر، 2022، صفحة 59).

لدينا العديد من الأمثلة في هذا السياق، مثلما حدث في دول كرواندا، سيراليون، ليبيريا، أوغندا، الصومال، والسودان. وترتبط الصراعات الداخلية في إفريقيا بظاهرة خطيرة للغاية تتجلى في انتشار الأسلحة وتجنيد الأطفال خلال النزاعات المسلحة. هذه الفئة من الأطفال تعاني من مصائب وويلات لا حصر لها خلال تلك النزاعات. ويُعتبر تجنيد الأطفال كجنود واحدة من أسوأ نتائج الصراعات الإفريقية، حيث تُعد هذه القارة الأكثر استخداماً للأطفال في الحروب الداخلية على مستوى العالم.

### 3.2 الحاجات الاجتماعية :

تأتي المرحلة الثالثة من الحاجات بعد تلبية كل من الحاجات الفسيولوجية والأمنية، يكون الإنسان الآن مهياً لتكوين علاقات خارج نطاق الأسرة، وتعزيز النقص في الشخصية الطبيعية كالشعور بالحب والعاطفة والانتماء. ولا يشبع هذا النقص إلا بالعلاقات الأسرية ما بين العائلات والصدقات والاشتراك في الجمعيات والمؤسسات.

في هذه الجزئية، نلاحظ عجز الأنظمة السياسية الإفريقية على خلق وبناء الولاء الوطني، في ظل عدم القدرة على التعامل مع الوضع الاجتماعي، مما أدى إلى بروز موجات عنف سياسية، إلى دولة أن الدولة أصبحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها، إن لم نقل إنها أصبحت مصدر من مصادر الأمن، ما أدى على انتشار النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية.

كما أن تفشي الجهل وغياب وتغييب الوعي السياسي المدني، القائم على محورية فكرة المواطنة في إفريقيا قد ساهم بشكل كبير جدا في غلبة الانتماءات الأولية الضيقة " العرقية، القبلية، الطائفية

والجهوية" على الانتماءات الوطنية الواسعة، وهو ما شكل تهديد مباشر للحاجات الاجتماعية في القارة الإفريقية.

### 3. التمكين كمدخل لإعادة هندسة الحاجات الإنسانية في إفريقيا.

في هذا المحور، سيتم تناول مفهوم التمكين بوصفه أداة لتطوير قدرات الأفراد كأشخاص وكمشاركين في مجتمعاتهم. يتمحور التمكين حول فكرة أن التنمية لا ينبغي أن تُحقق لصالح الناس فقط، بل يجب أن يكونوا هم الفاعلين الأساسيين في تحقيقها. فالأفراد الذين يمتلكون التمكين يصبحون أكثر قدرة على المشاركة الفاعلة في القرارات والعمليات التي ترسم ملامح حياتهم. بناءً على ذلك، تظهر أهمية مناقشة التنمية في إفريقيا بصفها تنمية تهدف إلى تحقيق رفاهية الفرد، ولكنها في الوقت ذاته تعتمد على إسهامه المباشر في تحقيقها.

#### 1.3 ضرورة الاستثمار في قدرات الأفراد "تنمية الإنسان":

من منطلق "التحرر من الحاجة"، تعمل الدولة على كفالة العدالة الاجتماعية الأساسية والتي يتم تأسيسها عبر تبني نموذج معين للتنمية قائم على التحرر، ونظام لإعادة التوزيع تضمن من خلالها رفاهية الأفراد، من منطلق أن الفرد هو المؤسس للدولة والمجتمع وليس العكس، هذا كله مندرج ضمن منطق صناعة الخيارات.

في هذا السياق، فإن تنمية الإنسان يتضمن معالجة المشاكل التي تتعلق بالصحة، السكن، التغذية، التعليم والتدريب، والتي تمس بصورة أو أخرى الإنتاجية بشكل غير مباشر. وهو كمفهوم أوسع من مفهوم رأس المال البشري، من خلال ضرورة الحديث عن الاستثمار في الموارد البشرية، وهو بمعنى آخر النظرة الواسعة ليس فحسب كقوى عاملة من خلال النظرة إليها كونه قوة منتجة فقط، بل وأيضا النظر إلى حاجات الإنسان باعتباره إنسان له من الحقوق ما يحفظ كرامته ويطور شخصيته الإنسانية، وان مفهوم الموارد البشرية ساعد على توسيع مفهوم التنمية من خلال الارتقاء بأحوال الإنسان الصحية والتعليمية ليكون قادرا على الإنتاج وان تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية تعد جانبا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية التي يكون فيها الإنسان مكونا رئيسا.

#### 2.3 ضرورة توسيع وتعزيز القدرات "تنمية من أجل الإنسان":

يرتبط مفهوم التمكين ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها، وتعزيز قدراتها في المشاركة والاختيار الحر، أو ما يختصره مفهوم "تعزيز القدرات". ويقاس التمكين من خلال ثلاث مؤشرات أساسية، هي: المشاركة السياسية، والمشاركة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية (فريدمان، 2010، صفحة 33).

كما ويجب أن يهدف التمكين بصفة عامة، إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد (Shahrbanou, T., & Anuradha, M, 2007, p. 98).

في الماضي القريب، كان ينظر للإنسان على أنه رأس مال بشري، دون مراعاة لإنسانيته وحقوقها، متأثر سلباً على إنتاجيته. وقد بدا منذ الخمسينات من القرن الماضي بتغير النظرة من خلال الاهتمام بطاقة الإنسان من ناحية، ودوره في العملية الإنتاجية كعامل مهم في العمل وما تتطلب من قدرات وعمالة متخصصة ماهرة، وبالتالي تطور النظرة إلى الاستثمار في تطوير القدرات البشرية. وبما إن مفهوم التنمية البشرية يقوم على إن الإنسان هو الثروة الحقيقية وأن تطور قدرات دولة ما بتطور قدرات البشرية وخاصة إن الكثير من الدول حققت طفرات اقتصادية وتنموية واسعة بفضل رأس المال البشري وما تتمتع به من كفاءات وطاقات لذلك فإن رأس المال البشري حول الاهتمام إلى قدرات الأفراد كونه عامل مهم لزيادة الإنتاج مع مراعاة حقوقه الأخرى.

### 3.3 ضرورة إشراك الفرد في العملية التنموية "تنمية بواسطة الإنسان":

ربما تكون المقاربة الأوسع للعملية التنموية، هي تلك المقاربة القائمة على التنمية بواسطة الإنسان، وهو النهج الذي أوضحه أمارتيا سين، والذي يرى أن الرفاهية تأتي من القدرة على العمل في المجتمع. ومن ثم، فإن الفقر ينشأ عندما يفتقر الناس إلى القدرات الأساسية، وبالتالي يفتقرون إلى القدرات الكافية من الدخل أو التعليم، أو سوء الصحة، أو انعدام الأمن، أو انخفاض الثقة بالنفس، أو الإحساس.

وبالحديث على القارة الإفريقية والتي يمكن تسميتها بقارة الأزمات الإنسانية، فإنه لا بد على المسؤولين تبني التمكين كإستراتيجية لتقوية الفقراء في حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، من خلال المشاركة في اتخاذ قرار على المستوى المحلي، وما قد يواجه ذلك من تعارض للمصالح بين بناء القوة والفقراء، ويستلزم إدراك الفقراء وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة وتدعيم مشاركتهم، واستشارتهم في المنظمات الشعبية والحكومية ليتحولوا من متلقين للخدمات إلى مطالبين بها.

بناءً على ما سبق، فإن قياس التنمية في المجال الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والبيئي، يتطلب المزيد من المسؤولية واستخدام متوازن للغة التمكين. وذلك من خلال وجود نظام يكرس حكم القانون والمسائلة السياسية ويضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. وعليه، لا بد من التوجه نحو تبني نهج جديد مبني على أسس جديدة قوامها إشباع الحاجات الأساسية للفرد، والتي تندرج بشكل أساسي ضمن منطق التحرر من الحاجة المنتجة للتنمية بكل أبعادها.

#### 4. الخاتمة:

تمحورت هذه الدراسة حول دراسة التحرر من الحاجة كمدخل للتنمية في إفريقيا، وذلك من خلال تقديم الإطار المفهومي للحاجات الإنسانية، مع التركيز على هرم ماسلو وتطبيقه على القارة الإفريقية، وذلك لمعرفة واقع الحاجات الإنسانية في القارة، ومن ثم تبني التمكين كآلية لإعادة هندسة التنمية. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن التنمية في القارة الإفريقية لم يعد مرهون بكثرة المبادرات المحلية، الإقليمية والدولية، التي تركز على الطروحات الاقتصادية كمدخل لتجسيدها، وإنما ضرورة التركيز على التحرر من الحاجة في إطار الطروحات ما بعد الاقتصادية باعتبارها مدخل للتنمية.

- إن ازدهار الحريات وتأمينها للجميع بتساوي، يعد مدخلا لتنمية القدرة على تحقيق الذات بالنسبة للأفراد، ومن ثم يتم بلوغ التنمية الجماعية والتطوير، فيعقب تحسين القدرات وضعية التمكين بغض النظر عن الأصل أو الجنس أو غيره. وهو ما سيساهم في تحقيق المساواة، ويحد من التمييز والإقصاء.

- إن التنمية الحقيقية لا يمكن اختزالها فقط بزيادة الدخل القومي ولا برفع مستوى الدخل لكل فرد، وإنما ذلك يتطلب حزمة من الآليات المتداخلة تمكن بشكل متدرج من ممارسة نطاق متنامي للحريات.

#### 5. قائمة المراجع:

- 1- ابن منظور. (1986). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- 2- التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد. (2023). بيروت: إسكوا لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا.
- 3- الجميل صليب. (1982). المعجم الفلسفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- 4- تقرير التنمية البشرية. (2013). نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
- 5- جون فريدمان. (2010). التمكين: سياسة التنمية البديلة. (وهبة ربيع، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- 6- حبيطة لخضر. (2022). المقاربات التنموية لدول إفريقيا من منظور الأمن الإنساني: قراءة في التجربة التنموية لرواندا. استراتيجيا، مجلة دراسات الدفاع و الاستشراف ، 09 (02).
- 7- عبد الرحمان بدوي. (1984). موسوعة الفلسفة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر .
- 8- عزيز العرابوي. (2016). مفهوم الحرية في الإسلام و في الفكر الغربي رؤية بانورامية. المغرب: مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث .
- 9- لالاند أندريه. (2001). موسوعة لالاند الفلسفية. (خليل خليل أحمد، المترجمون) بيروت: منشورات عويدات.
- 10- محمد الفاضلي سجي ، مؤيد راضي فاضل. (06, 2021). الحق في التنمية البشرية المستدامة. مجلة البحوث القانونية و السياسية ، 03 (01).
- 11- dictionnaire larousse de français .(2008) .france: Achievé d'imprimer par malesherbes.
- 12- Mabel, O.,Uchejeso,O &.,James ,O.(january,2019).Abraham Maslow's hierarchy of needs dynamics in the administration of public organizations under the president buhari's

democratic dispensation .international journal of research and innovation in social science 03 .(01).

13- Shahrbanou, T &,Anuradha,M .(2007) .Humaïn security:Concepts and implications .New york: Rutledge.